

## 105 مليارات دولار قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ بالمنطقة

### الخبر

#### موقع مباشر:

كشف تقرير صادر عن شركة الماسة كابيتال نشره موقع مباشر الإخباري أن منطقة الشرق الأوسط شهدت عمليات اندماج واستحواذ ما بين 2010 - 2015 بقيمة 105.5 مليار دولار.

ووفقا للتقرير، فإن قيمة صفقات الاستحواذ بكل من قطر ومصر والإمارات بلغت 22.37 مليار دولار و21.72 مليار دولار و21.29 مليار دولار على التوالي، وهو ما يمثل 62% من القيمة الإجمالية.

وأوضح التقرير أن عدد صفقات تلك العمليات بلغ في قطاع العقارات 239 صفقة بقيمة 29.51 مليار دولار، وفي قطاع الخدمات المالية 346 صفقة بقيمة 23.04 مليار دولار.

وبيّن التقرير أن قطاع الاتصالات بلغت صفقاته 41 بقيمة 15 مليار دولار، أما قطاع الأغذية فبلغ 99 صفقة بلغت قيمتها 5.72 مليار دولار، حيث كانت هذه القطاعات هي الأكثر جاذبية لتلك العمليات.

ونكر التقرير أن نشاط الاندماج والاستحواذ بالمنطقة جاء في ظل شهية مخاطرة أكبر ومراكز للسيولة قوية والتي تحققت خلال فترات ارتفاع أسعار النفط.

وبيّن التقرير أن عام 2015 شهد تباطؤا في تلك الصفقات بسبب التوترات الجيوسياسية، والتراجع المتوقع في الإنفاق الحكومي على خلفية ضعف أسعار البترول.

وخلال العام الماضي، سجلت مصر 50 صفقة، وهي الأكبر في المنطقة، تليها الإمارات 47 صفقة، ثم السعودية 31 صفقة، تليها الأردن 21 صفقة، حسبما أوضح التقرير.

وعلى العكس من ذلك، ارتفعت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ العالمية إلى مستوى قياسي تاريخي في عام 2015، حيث أعلن عن 43,302 صفقة بقيمة 4.8 تريليون دولار، بحسب التقرير.

وتوقع التقرير أن يستمر نشاط تلك العمليات في ظل تطلع الشركات الخليجية لدفع النمو من خلال التوسع في الدول الناشئة الرئيسية من خلال عمليات استحواذ استراتيجية.

ونوه التقرير إلى أن العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على تلك صفقات بالمنطقة هي قوانين الملكية الأجنبية الحالية، والترتيب المنخفض في تقرير البنك الدولي، وشح السيولة بسبب انخفاض عائدات النفط.

وأضاف التقرير أنه من المرجح أن تتسبب المبادرات الحكومية وتدابير الإصلاح سواء التي تمت أو التي يجري إعدادها في إحداث تغيير في مشهد عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة .

ونكر التقرير أنه سيستفيد كل من المستثمرين الإقليميين والدوليين من هذه المرحلة الجديدة من التحول المتوقع في المنطقة.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## الرأي

\* يشهد العالم عمليات استحواذ كبرى خلال الفترة الأخيرة في ظل حدوث تعثر في الأصول لعدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية.

\* كشف تراجع البورصة المصرية خلال العامين الأخيرين عن وجود فرص للاستحواذ على العديد من الشركات المهمة والاستراتيجية بأسعار رخيصة نتيجة التأثيرات السياسية والأمنية، فرغم الضوابط المشددة في القانون في مثل هذه الحالات إلا أن هذه العمليات عادة ما تتم في إطار قانوني يتيح تنفيذها خصوصا في ظل تفتت هياكل ملكية العديد من الشركات والمخاوف لدى المستثمرين الأفراد بشأن طول فترة الاحتفاظ نتيجة عدم استقرار الأوضاع.

\* تؤكد العديد من المؤشرات أن الفترة الأخيرة تُظهر أن ميول المستثمرين تتجه نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة وفقا لقاعدة (حال وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق، والكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة)، ويجب هنا التأكيد على أن عمليات الاستحواذ التي شهدتها السوق خلال الأعوام الماضية أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظرا لقيام هذه الشركات بعمليات إعادة هيكلة لتلك الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها مما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

\* إن ما ساعد على توجه الشركات الغربية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية، لهذا فإنه في الوقت الحالي، رغم عدم الاستقرار السياسي، إلا أن الشواهد تؤكد على الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر خاصة إذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة المنازعات القانونية في القضايا الاقتصادية.

\* من الواضح أن الشركات الأوروبية والأمريكية بدأت تبحث عن موارد جديدة لها والدخول في نشاطات لها القدرة على تحقيق أرباح، خاصة بعد أن بدأت تواجه منافسة شرسة من الشركات الصينية والهندية والكورية التي بدأت تغزو إفريقيا بشكل كبير مستحوذة على ما يقرب من 60% من هذه الاستثمارات في إفريقيا، كما أن أغلب الشركات العالمية بدأت تبحث عن بدائل من أجل خلق كيانات جديدة ناشئة لها القدرة على تحقيق أرباح كبيرة من أجل تعويض خسائرها التي منيت بها إثر الأزمة المالية العالمية بحيث تكون نقطة انطلاق لها في أسواق أخرى وفي مقدمتها إفريقيا التي أصبحت الملاذ الآمن لهذه الشركات نظرا لما تتمتع به هذه المناطق من ثروات معدنية وسوق استهلاكي كبير. لهذا فإن قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون خلال الفترة القادمة هدفا قويا لعمليات استحواذ مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة على التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

\* إن عودة الثقة إلى قطاع الملكية الخاصة في مصر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تدعم التفاؤل بشأن الاستثمارات لقطاعات أكثر قدرة على النمو مثل الرعاية الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز، ومن المرجح أن تستفيد هذه القطاعات من خطط الإنفاق الحكومي والتغييرات التشريعية. وتعتبر قطاعات النقل، والطرق ذات التعرفة المرورية، والموانئ، والطاقة قطاعات جاذبة للمستثمرين لأنها تجلب مليارات الدولارات في الإنفاق الرأسمالي.

\* يضاف إلى ذلك أن ندرة الشركات التي يمكن الاستثمار فيها والضوابط المفروضة على شركات الملكية الخاصة المتعلقة بالاستحواذ على الحصص لا تزال تعيق تدفق عروض الشراء، وقد تجبر العناصر الديناميكية شركات الملكية الخاصة على إعادة النظر في طرق ممارسة أعمالها، من حيث طرق البحث عن الشركات وهيكله الرقابة وإعداد التقارير.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.